

الفصل الأول:

دراسة المفاهيم من منظور معرفي

يمكن النظر إلى المفاهيم من زوايا عدّة، وإخضاعها لمناهج متنوّعة، ودراستها لغويّاً، أو نفسيّاً، أو فلسفيّاً، ومن الزاوية المعرفيّة (الإبستمولوجيّة)، بتحليل بنية المفهوم معرفيّاً، وإيضاح الأسس التي تقوم عليها المنهجية؛ في تشكل العلاقات بين المفاهيم لتكوّن حقلاً معرفيّاً، وتشكل النسق من تكامل الحقول المعرفية.

نبحث في هذا الفصل إشكالية المعنى، ونعرض للتغيرات التي تلحق المفهوم ودلالته. وهو يتضمن: الضّرورة المعرفيّة للمفاهيم، وتحليل بنية المفاهيم، ثم المفاهيم ومشكلة المعنى. وتغيّر المفاهيم، ومنظومة المفاهيم المفتاحيّة، ومنهجية تصنيف الألفاظ المعرفية في القرآن الكريم. وستكون وفق: الدلالة المعجمية، الدلالة الاستعمالية، الدلالة التأويلية.

أولاً: الضّرورة المعرفيّة للمفاهيم

يتكون أيّ نسق معرفيّ حضاريّ من مجموعة حقول معرفيّة متكاملة، تتجلّى في صورة متناسقة، فهناك المعرفة الدينيّة، والميتافيزيقيّة، والرياضيّة، والمنطقيّة، واللسانيّة، والاجتماعيّة، وغيرها. وتمثل الحقول بدورها مجموعة من المفاهيم، وكلّ حقل يتركّب من مفاهيم تربطها ببعضها علاقات معيّنة.

١ - قيمة المفهوم:

لكلّ حقل خصائص ومفاهيم تميّزه عن غيره، وترتّب الحقول بعضها مع بعض؛ لتُنشئ نسقاً معرفياً متكاملًا. ويعتمد تحليل أيّ بنية معرفيّة على أسس ثلاثة، هي: المفاهيم، والعلاقات التي تؤلّف من المفاهيم حقلاً، والعلاقات التي تشمل من الحقول نسقاً، فالمفاهيم هي حجر الأساس؛ وعدمها عدم للحقل، ووجودها لا يلزم منه وجوده، فهي التي تبرز خصائص الحقل، ويعد الخلط بين المعاني عند كثير من الكتاب من العلل الفكرية الناشئة عن غموض الأفكار والمفاهيم، أو تحريفها؛ من هنا فقد كان الأولى على أهل الفكر توضيح المفاهيم العامة لأيّ حقل أو نسق؛ لأنّ إصلاح النسق ككلّ يتطلّب البدء بأساسه؛ كيما يحدث التغيّر الفكريّ، والتحوّل الحضاريّ.

٢ - المفهوم بمعناه المنطقيّ:

المفهوم هو مجموعة الصّفات والخصائص؛ المحدّدة للموضوعات لتميزها عن الموضوعات الأخرى، ولكنّا سننظر إلى المفهوم نظرة تفسح المجال أمام القول بأنّ الغالبية العظمى من المفاهيم تتّسم بمرونة مطلقة، لا تحدّها حدود ولا تقيدها قيود، فتتّسع دلالتها أحياناً وتضيق أخرى، مع حفاظها على حقل دلاليّ خاصّ بها، وتعدّ المفاهيم "المعاني العقلية الكلية، أو الأفكار العامة المجردة"، وأبرز أمثلتها: الحرية والتسلّط، والعدالة والظلم، والحقّ والباطل، والخير والشرّ، والجمال والقبح.

٣- تشكيل المفاهيم:

لا شك في أن المفاهيم محدّدة الدلالة، تمثل معنى محدّداً، أو مجموعة معانٍ، تُعبّر عنها إمّا برمز لغويّ واحد يُسمّى لفظاً أو مصطلحاً، مثل "العلم"، وإمّا بتعبير، مثل "العلم الإلهي".

وفي حال المفاهيم المحدّدة، يوضّع اللفظ إزاء المعنى، فيُنتج ذلك مصطلحاً يتفق عليه أهل علم معيّن، وقد يظلّ المصطلح مقصوراً على أصحابه الذين تواضعوا عليه، ولكنّ المشكلة تنشأ عند وضع لفظ واحد إزاء معانٍ كثيرة، مع غياب القرائن اللغويّة التي تميّز هذه المعاني، وهذا الموقف يختلف عن "المشترك اللفظي" بين معنيين متغايرين أو أكثر؛ لأنّنا قد نتوصل في المشترك اللفظيّ إلى تحديد المعنى المراد عن طريق القرائن أو السياق اللغويّ، وهذا الإشكال غير قائم مع المفاهيم ذات المعاني المحدّدة؛ لغويّة كانت أو اصطلاحية، ومثال ذلك مفهوم "الديمقراطية"، الذي اتّفق على أصله اللغويّ (حكم الشعب)، واختلف في دلّالته الاستعماليّة.

وعند انقلاب المفاهيم تتحول الروابط بين أفراد الأمة، فيجعل الرابط العقديّ فرعاً لا أصلاً، وهذا وليد النقل من الفلسفات الإلحادية والوجوديّة التي تجعل الفرد محوراً، وفوق كلّ شيء، حتى توصله إلى مقام التشريع، وتقرير ما هو خير وما هو شرّ، وما هو حقّ وما هو باطل.

ثانياً: تحليل بنية المفاهيم

يتطلّب ضبط أيّ مفهوم تفكيك عناصره؛ لمعرفة بنيته المركّبة، وترتيبها من حيث الأهميّة في تشكيله.

١ - تحديد بنية المفهوم:

تتألف بنية أيّ مفهوم من عناصر عدّة، منها أساسيّة، وأخرى مكملّة لها، وللعناصر الأساسيّة أسبقية منطقية في البنية؛ إذ إنّها لا تُشتقّ من غيرها، بينما غيرها يُشتقّ منها، وهي تشبه البدهيات في الأنساق الرياضيّة والمنطقية؛ لأنها تتمتع بدرجة أكبر من التجريد، مقارنةً بغيرها. وقد ميّز علماء الدلالة بين أنواع من المعاني في مقدّماتها المعنى الأساس والإضافي. فالمعنى الأساس هو المعبر الحقيقيّ عن أهمّ وظائف اللغة، وهي التواصل ونقل الأفكار، ولهذا فإنّ فهم بنية أيّ مفهوم فهمًا دقيقًا يتطلّب تحليل هذه البنية، وتحديد عناصرها الفرعية.

٢ - أهميّة تحليل بنية المفهوم:

يمكن بيان مدى أهميّة العملية التحليليّة في الإدراك الدقيق والصحيح للمفاهيم، واجتناب اللبس؛ بتأمّل مفهوم "العقل". فالمفاهيم تنقسم إلى ثلاث أنماط، هي: المفاهيم المعرفيّة: مثل: العلم، والفهم، والتفكير، والإدراك، ومفاهيم الإرادة: مثل: العزم، والاختيار، والقصد، والإرادة، ومفاهيم الإحساس: مثل: الغضب، والخوف، واللذة، والألم. وإنّ تحليل بنية مفهوم (العقل) على هذا النحو سيؤثّر في الحوار الذي يدور عليه، من

حيثُ: طبيعتهُ، وطريقتهُ، والنتائجُ التي ينتهي إليها، وقد أدرك العلماء وجود علاقة بين بنية اللغة، وبنية العقل، وبنية الواقع. وإنَّ تحليل بنية المفهوم تكشف لنا عن وجود مجموعة من المفاهيم، تتطور مع الأيام، ويزيد مضمونها، ومساحة تطبيقها، مما يحتم ضرورة التنبّه لبعض الدلالات التي تكتسبها المفاهيم في مراحل تاريخية معينة، فإنه لكي تفهم المعنى المحدّد للكلمة؛ يجب أن تفهم مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليّاً، أو دراسة العلاقات بين المفردات، داخل الحقل، أو الموضوع الفرعي؛ لأنّ معنى كلمة ما؛ هو محصّلة علاقاتها بالكلمات الأخرى، وهدف التحليل للحقول الدلالية؛ هو جمع كلّ الكلمات التي تخصّ حقلاً بعينه، والكشف عن صلات الواحد منها بالآخر، وصلاتها بالمصطلح العام.

ثالثاً: المفاهيم ومشكلة المعنى

كيف يمكن الحكم على المفاهيم بأنّها واضحة، أو غامضة، أو خالية من المعنى؟ تتنوع مجالات الكلام بين: عقديّة، وإنسانيّة، وأدبيّة، وطبيعيّة، ورياضيّة. لذا، عدّ مفهوم المعنى الواضح إشكالاً في حدّ ذاته، في كلّ مجال على حدة، ومن هنا كان الاهتمام بقضيّة المعنى في التراث العربيّ، في علوم اللغة، وفقّة اللغة، تفادياً لما يُسمّى "بالأمراض الدلالية" التي تصيب المفاهيم في حقول معرفيّة متنوّعة، ونجد هذا الاهتمام بارزاً في الفلسفة، وعلوم اللغة، وعلم الأصول.

١ - قضية المعنى عند اللغويين:

يقول ابن جني في كتابه الخصائص: "ذلك أن العرب؛ كما تُعْنَى بألفاظها، فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها، فالعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها، فأول ذلك عنايتها بألفاظها، فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقاً على إظهار أغراضها ومراميها."

اهتمّ اللغويون بالدلالة اهتماماً تحلّى في جمع معاني القرآن الكريم؛ كعلم المفردات، والنظائر، والمجاز؛ ويمثل ضبط المصحف عملاً دليلاً؛ ذلك أن من أهم الأسباب التي دفعت إلى وضع علم النحو، لحن أحد القراء في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]؛ بجرّ ﴿وَرَسُولُهُ﴾ بدلاً من ضمّها.

٢ - قضية المعنى عند البلاغيين:

اهتم أهل البلاغة كثيراً بالجوانب الدلالية، كالحقيقة والمجاز، وتراكيب الجمل، ودراسة الأساليب؛ كالأمر والنهي والاستفهام والتعجب، وغيرها، ومن ذلك: فكرة "النظم" عند الجرجاني، التي ارتقت على يديه، وصارت نظرية لها أصولها التي تميّزها من غيرها. قال: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك؛ الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا ترغ عنها."

٣- قضية المعنى عند الفلاسفة:

حظيت قضية اللفظ والمعنى بعناية بعض فلاسفة المسلمين، مثل الكندي، والفارابي، وابن سينا، وابن رشد، وابن حزم، والغزالي؛ وقد تضمنت معظم بحوثهم المنطقية واللغوية هذه القضية، حيث قرّر أغلبهم أنّ الألفاظ تدلّ على المعنى من ثلاثة أوجه متباينة، هي: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام، ويُقصد بها دلالة اللفظ على خارج عن مسماه. يقول الغزالي: "اعلم أنّ الألفاظ من المعاني على أربعة منازل: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة. أمّا المشتركة؛ فهي اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة، بالحدّ والحقيقة، وأمّا المتواطئة؛ فهي التي تدلّ على أعيان متعدّدة؛ بمعنى واحد مشترك بينها، وأمّا المترادفة؛ فهي الأسماء المختلفة الدلالة على معنى يندرج تحت حدّ واحد، وأمّا المتزايلة؛ فهي الأسماء المتباينة التي ليس بينها شيء من هذه النسب."

٤ - قضية المعنى عند الأصوليين:

اهتمّ أهل الأصول باللغة والمعنى، وذلك لوجود صلة وثيقة بين فهم اللغة وفهم الشرع المنزل بلسان عربيّ مبين. فعلم الأصول علمٌ استنباط الأحكام الشرعية من أدلّتها التفصيلية، وقد بُني موضوعه على محورين، هما: الأدلّة، والأحكام. وإنّ عملية استنباط الأحكام الشرعية من الأدلّة توجب إدراك معاني الألفاظ؛ بغية تعرّف المقصود من النصوص الشرعية. فالأصوليون يقسمون الألفاظ إلى مترادفة ومشتركة ومطلقة ومقيّدة، ولهم اهتمام واضح بصيغ الأمر والنهي لكونها محور التكليف، ويهتمون كذلك

بنظرية السياق، لأنها تحدّد دلالات الصيغ، والتي منها: الإباحة، والوجوب، والتعجيز، والإرشاد، وهذا مبنيّ على مراعاة القرآن الكريم للمعنى والمبنى.

رابعاً: تغيّر المفاهيم

تخضع المفاهيم لأطر بيئية وثقافية، ويشير الاستخدام العام للمصطلحات -الفلسفية، والعلمية، والأدبية، والمفردات اللغوية- يثير اللبس، وذلك لأنّ الأفكار تستخدم نفس المصطلحات والمفردات المتداولة؛ للتعبير عن نفس الدلالات التي ترتبط بالمضمون المعرفي للفلسفة، والفكر الذي أنتجها؛ أي أنّ دلالة الألفاظ والمفردات ترتبط بتصور ذهنيّ معيّن، وليست مجرد علامة عليه وإشارة، مع مراعاة مسألة التمييز بين ظاهرة "تغير المعنى"، وظاهرة "تحريف المعنى".

١- أسباب تغيّر المعنى:

هناك عدة أسباب تساعد في تغيّر المعنى في الثقافات البشرية، منها: ظهور الحاجات الجديدة، الذي يؤدي إلى إحداث تغيير في المعنى، ثم العوامل النفسية والاجتماعية، كالحظر أو التحريم؛ الذي يُفضي إلى تغيّر المفاهيم؛ لأنّ المفاهيم التي تُعبّر عنها بمصطلحات هي معاني مجردة.

٢- تحريف المعنى:

تُعَدّ عملية تغيير المعنى حالة طبيعية، ويدور الإشكال على ظاهرة "تحريف المعنى"، فتغيير المعنى يمرّ بمراحل تطوّر طبيعية، ويحظى بالقبول لدى أهل اللغة، والمجامع والهيئات العلمية، أما التحريف فيحصل لغايات

مبيته، وتتمثل طريقة البحث في العقل في إظهار كيفية انبثاق العقل من المادة، وتبعاً لذلك لا يزيد العقل عن كونه عضواً مادياً، فالعقل عرض روحاني خلقه الله تعالى متعلقاً ببدن الإنسان، فالاتجاهات المادية في العلم والفلسفة حرّفت مفهوم "العقل" من المنظور الوظيفي، الذي يُعدّ ملكة لدى الإنسان المحدود الإدراك. وتكمن المغالطة في سحب الجزء على الكل، ولكنّ تصوّر الإسلام للمعرفة يرى أنّ العقل لا يزيد على أن يكون وسيلة من وسائل الإدراك، وأنّ كلّ وسائل الإدراك لدى الإنسان تقع في باب الوجود.

٣- قواعد التعامل مع المفاهيم:

هناك قواعد دلالية تحكم التعامل الدقيق مع المفاهيم، تنطلق من الاعتراف بالخصوصية الحضارية والسمات اللغوية والمنطقية للغة التي تُصاغ بها، ومعرفة المعنى اللغوي والاصطلاحي للألفاظ التي تُعبّر عن المفاهيم، ومعرفة السيورة الدلالية للمفهوم، والتمييز بين الدلالات الأصلية التي تجلّت عند وضعه أول مرّة؛ والدلالات التاريخية التي اكتسبها في أثناء تطوّره، ثم تحليل البنية الدلالية، وتمييز العناصر الأساسية من الفرعية، مما يساعد على إدراك الفرق بين التطوّر الدلالي الطبيعي وتحريف دلالة المفهوم؛ سواء عن طريق التضييق، أو التوسيع، أو أي صورة أخرى.

خامساً: منظومة المفاهيم المفتاحية في القرآن الكريم

بما أنّ القرآن الكريم هو مصدر المعرفة الرئيس، فلا بد من حصر ألفاظه التي تصف الفعل المعرفي، أو الأساليب، أو الأدوات، أو تضيف قيمة

معرفية، ثم تحويلها إلى مفاهيم، من أجل رؤية موضوعات الحقل المعرفي.

بعض الألفاظ ذات دلالة واضحة؛ وبعضها تابع لألفاظ أخرى في المفهوم، وبعضها ورد ذكره في القرآن أكثر من غيره، ومنها ما ندر ذكره؛ لذا، قمنا بتأطيرها في مجموعات، ندرج تحت العقل كلّ الألفاظ ذات الصلة بالعمليات العقلية؛ كالتفكير، والتدبر، والنظر، والسمع، والبصر، وندرج مع الوحي كلّ متعلقاته من النبوة والكتاب والرسالة.

سادساً: منهجية تصنيف الألفاظ المعرفية من القرآن الكريم

هناك مجموعة من الألفاظ ترتبط دلالتها بمفهوم العلم والمعرفة في النصّ القرآني، تمّ استنباطها باستقراء كتب التفسير؛ وتتم دراسة هذه الألفاظ عن طريق التقسيم الدلالي، في ثلاثة مباحث: الدلالة المعجمية، والاستعمالية، والتأويلية.

١ - الدلالة المعجمية:

يُقصد بالدلالة المعجمية؛ تلك الدلالة الوضعية التي تُمثل الحقيقة اللغوية عند الأصوليين، ذلك أن الأصل اللغوي لا يُعدل عنه إلا بدليل، فالأصل هو الحقيقة اللغوية، أمّا مسوّغ الدلالة المعجمية، فهو وضع الألفاظ في مجال دلالي واحد؛ تتضح داخله علاقات الألفاظ ببعضها؛ لوجود المشترك والمترادف والمتضاد؛ وعدم المساواة بين الألفاظ، ذلك أنّ المعنى المعجمي يُمثل التصوّر الذي يستدعيه اللفظ المتجرّد من العرف الاجتماعي والمعتقد الديني عند الإطلاق، وهو معنى يتصف بالتعددية والاحتمالية.

فالكلمة في المعجم لا تفهم إلا منعزلة عن السياق، وهذا هو المقصود بوصف الكلمات في المعجم بأنها مفردات، على حين لا توصف بهذا وهي في النصّ، ولا يمكن تصوّر المعنى بوصفه خاطراً في الضمير؛ ما يعني أنّ البحث فيه يكون وفق هيئته التي يُمثّلها في التركيب، فمعنى اللفظ يتحدّد بالسياق المتواضع عليه حال التركيب مع غيره، والسياق واللحاق هما أهمّ عوامل ضبط المعنى، وتحديد الحقل الدلاليّ لكلّ لفظ.

٢- الدلالة الاستعمالية:

يقصد بها دلالة اللفظ على معناه الحقيقيّ، أو معانيه المجازيّة بقرينة ما، لأنّ الألفاظ المفردة لا تستعمل لإفادتها مدلولاتها إلا عند التركيب، ولهذا فإن فهم القرآن الكريم يتطلب النظر في المادّة اللغويّة للفظ المراد تفسيره؛ بالوقوف على دلالة اللفظ في عصر النزول. وهناك ألفاظ لها دلالات خاصّة من معانيها العامّة، صار لبعضها دلالة جديدة غير معهودة، تطلّبها السياق القرآنيّ، أو الجوّ الدينيّ العامّ. وهناك ألفاظ استُعملت على نحوٍ دقيق، وصارت المفردة القرآنيّة تتمتع بميزات لم تعرف من قبل، بما يبرهن على إعجازها، واتّساقها الكامل مع المعنى، واتّساع دلالتها.

٣- الدلالة التأويلية:

التأويل وسيلة من وسائل الكشف عن مراد المتكلم، ومعرفة ما تعنيه ألفاظه، ولا يتحقّق هذا إلا بمراعاة أصول اللغة، فلا يكون إلاّ بدليل أو قرينة توجب صرف المعنى الظاهر الأصليّ إلى غيره وإلاّ بطلت الثقة باللغة

ومَهْمَتِهَا، فالدَّلالة التأويلية هي إخراج دَلالة اللفظ من الدَّلالة الحقيقيَّة إلى الدَّلالة المجازيَّة. وقد عُدَّ المجاز المعتمد على القرينة وضعاً تأويلياً. والتأويل قد يكون هو التفسير لما تؤول إليه الكلمة مع السَّياق واللاحق، وهذا أقرب إلى الحقِّ، فالجانب اللغويُّ على قدر كبير من الأهميَّة في العمل التأويلي، وقد أشار الشاطبي إلى ما تجب مراعاته في المؤوَّل إليه ليصحَّ حكمه، وذلك بأن يكون راجعاً إلى معنى صحيح في الاعتبار، متَّفَق عليه في الجملة، وأن يكون موضع اللفظ قابلاً للمعنى المؤوَّل إليه من الناحية اللغويَّة، بوجه من وجوه الدَّلالة؛ حقيقيَّة، أو مجازيَّة، أو كناية، جرياً على سُنن العربيَّة، وما تدلَّ عليه أسباب نزول الآيَةِ.